سيناريوهات النقاش
حول مستقبل الصحافة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير

د. صابر حارص محمد
أستاذ الإعلام المساعد بجامعة سوهاج

يقتصر اهتمام هذه الورقة فى المرحلة الحالية على استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصحافة والصحفيين فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وتعتمد فى ذلك على مسح أطروحات ورؤى وأفكار ومواقف أبداها صحفيون ونخب صحفية ومنظمات حقوقية وخبراء وأكاديميون إعلاميون عبر صحف مصرية وأجنبية وندوات ومؤتمرات ومواقع إلكترونية، وتكشف الورقة من البداية عن وجود مسارين لهذه السيناريوهات تربطهما علاقة وثيقة:

- مسار المرحلة الانتقالية التى بدأت بتولى المجلس العسكرى إدارة شئون البلاد فى الحادى عشر من فبراير ٢٠١١م وتستمر حتى الانتهاء من الانتخابات البرلمانية والرئاسية وتشكيل جمعية لتأسيس الدستور.

- مسار بعيد المدى يتلو المرحلة الانتقالية ويشهد تأسيس جمهورية جديدة وصحافة جديدة بدستور وقوانين ديمقراطية.

ونظرًا لتعدد أبعاد مستقبل الصحافة والصحفيين التى لا تتسع هذه الورقة لاستيعابها جميعًا، فستقتصر على أجندة المرحلة الانتقالية، مع الإشارة إلى عناوين سيناريوهات المرحلة بعيدة المدى التى يقوم الباحث بتحويلها إلى دراسة إمبريقية بالقريب العاجل.

وتجدر الإشارة إلى أهمية المرحلة الانتقالية بالنسبة لصياغة مستقبل الصحافة المصرية وإعادة بناء النظام الإعلامى برمته، وذلك لعدة اعتبارات:

- أنها الأرضية التى يتم التأسيس عليها فيما بعد، ولذلك يجب أن تكون البداية صحيحة، حتى نضمن اختفاء الظلم وتحقيق العدالة مع الصحفيين على أسس مهنية فقط.

- ما تشهده المرحلة الانتقالية من حالات احتقان وغليان واحتجاجات ومطالبات واعتصامات وانتقادات لإدارة الملف الصحفى والمسئول عنه وصلت إلى مرحلة الشك وتوجيه الاتهام بالتواطؤ بسبب التلكؤ والتباطؤ فى تغيير القيادات المتورطة مع النظام السابق، مما يتطلب اتخاذ التدابير السليمة لكافة الإصلاحات المطلوبة فى هذه المرحلة.

- أن إجراء إصلاحات المرحلة الانتقالية على أسس مدروسة يؤدى إلى استقرار الأوضاع بالمؤسسات الصحفية، وتهيئة الصحفيين للأوضاع الجديدة والمشاركة فى بناء النظام الصحفى المرتقب وإعادة الثقة فى علاقة الصحافة بالسلطة والمجتمع وبعلاقة الصحفيين برؤسائهم ومؤسساتهم ونقابتهم.

وترصد الورقة سيناريوهات الإصلاح والتغيير التى يدور حولها النقاش بهدف تقديمها للصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة وسائر المهتمين كورقة عمل يتم على أساسها التوصل إلى أفضل سيناريوهات الإصلاح للمرحلة الانتقالية.

وتحدد الورقة تسعة موضوعات تدور حولها هذه السيناريوهات:

أولاً: الخطوة الأولى فى الإصلاح تبدأ باعتذار أم محاسبة أم الدخول مباشرة فى تغيير القيادات.

١- ثمة سيناريو يرى أن الخطوة الأولى يمكن أن تبدأ باعتذار كل من أخطأ من الصحف والصحفيين بحق الثورة وشبابها، سواء أكان ذلك عن جهل أو سوء تقدير لحالة جديدة تشهدها البلاد لأول مرة أو كان ذلك إذعانًا للتوجهات السياسية والدعائية لنظام مبارك وعدم احترام القيم المهنية فى المعالجة والنشر، والتى تضمن حقوق المواطنين فى معرفة الحقائق والاطلاع على جميع وجهات النظر. والاعتذار ليس ضعفًا بل هو نوع من المراجعة النقدية للأداء الصحفى، ووقفة جادة مع النفس

للتعرف على الأخطاء ومحاولة الإصلاح والتطوير، وهو أيضًا احترام مستحق للجمهور، وتقدير لعقليته وقدراته على التمييز بين الأداء المهنى والأداء الدعائى، الأمر الذى يساعد على احترام الذات وبناء الثقة من جديد، خاصة وأن كثيرًا ممن عملوا ضمن منظومة النظام السابق كان لضغوط لقمة العيش وليس اقتناعًا بسياسة التحرير[1].

٢- بينما يرى سيناريو آخر ضرورة محاسبة الذين قاموا بتضليل الرأى العام والتشهير بشباب الثورة وتحريض الأمن عليهم ووصفهم بأنهم مجموعة من مثيرى الفتنة، مما تسبب فى أحداث الأربعاء الأسود، وكذلك التحقيق العاجل مع رؤساء تحرير الصحف القومية، والتقدم ببلاغ منذ ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير يضم جميع المقالات التى قام بتحريرها رؤساء تحرير ومجالس إدارات روز اليوسف، والجمهورية، والأخبار والأهرام بنشر أخبار كاذبة، وذرع الفتنه بين أبناء الوطن الواحد، والتى تم استخدامها لتأليب الرأى العام على المتظاهرين، وقد ذهب البعض إلى اعتبار أن التغطية الصحفية لأحداث الثورة كانت جريمة يجب أن يُعاقب عليها المسئولون بتهمة التحريض على قتل شباب مصر، بادعاء أنهم مدربون من إيران وحزب الله، ويحصلون على وجبات وأموال مقابل التظاهر[2].

٣- ويتفق السيناريوهان على سرعة إصلاح المؤسسات الصحفية القومية المتورطة فى منظومة إفساد الحياة السياسية والاقتصادية بدعمها لهذه السياسات والدفاع عنها وتضليل القراء بجدواها، ويبرز سيناريو ثالث يحظى بشبه إجماع، ويرى أن أية محاولة لإنقاذه المؤسسات القومية وإصلاحها تتطلب أولاً تغيير القيادات التى تم اختيارها على مدى عقود على أسس غير شفافة وغير ديمقراطية، بل إن الاختيار فى الأغلب الأعم جانبته معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة، ودون التشكيك فى قيادة بعينها، فإن قرار التعيين لهذه القيادات كان يتم اسمًا وشكلاً بواسطة مجلس الشورى ولجنته العامة، وكلاهما يسيطر على أغلبيته الكاسحة الحزب الحاكم، ويرأسهما أمين عام الحزب نفسه، وفعليًا فإن اختيار قيادات الصحافة القومية كان يجرى من جانب رئيس الدولة رئيس الحزب الحاكم، الذى يصدر أيضًا قرار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة المهيمن على شئونها عامة وعلى شئون الصحف القومية خاصة، وإلى جانب سلطة رئيس

الجمهورية فى اختيار قيادات الصحف القومية هناك أسرته، بخاصة نجله أمين لجنة السياسات كما جرى فى السنوات الأخيرة، فضلاً عن أجهزة الأمن التى تلعب تقاريرها دورًا مؤثرًا فى دولة لا تحترم القانون، سرعان ما تتحول للانقضاض على القوانين التى وضعتها حكوماتها وبرلماناتها المطعون فى شرعيتها شعبيًّا، وتأخذ فى انتهاك نصوصها واحدًا تلو آخر، فقد جرى اختيار قيادات الصحف القومية بواسطة آليات تخالف نص المادة (٥٥) من القانون (٩٦) لسنة ١٩٩٦م الذى يقضى بأن الصحف القومية مستقلة عن جميع الأحزاب والسلطة التنفيذية، بل إن إدارة هذه المؤسسات التى تعود إلى الشعب كله، كما تقول فلسفة انتقال كبريات الصحف فى عام ١٩٦٠م من الملكية الخاصة الفردية والعائلية إلى لون من ملكية الدولة العامة ذات الطبيعة الخاصة، جرت بالمخالفة لنصوص عديدة فى هذا القانون، وقد أوكل تمثيل الشعب وممارسة حقوقه فى ملكية هذه المؤسسات إلى "الاتحاد القومى" فى عام ١٩٦٠م ثم "الاتحاد الاشتراكى" بحلول عام ١٩٦٢ ثم "مجلس الشورى" بحلول عام١٩٨٠م [٣].

وبدأت ردود الأفعال على هذه السيناريوهات باستقالة مكرم محمد أحمد من منصب نقيب الصحفيين[٤]، نتيجة للمظاهرات التى خرجت من مبنى نقابة الصحفيين للتنديد بموقفه فى التعامل مع ثورة الشباب وموالاته الكاملة للرئيس مبارك، والانحياز لموقف الحكومة، وتبنى خطابها، والإساءة فى ذلك إلى جموع الصحفيين ونقابتهم، واستقالة ثلاثة من رؤساء المؤسسات الصحفية هم: الأستاذ عبدالقادر شهيب رئيس مجلس إدارة "دار الهلال"، والأستاذ على هاشم رئيس مجلس إدارة "دار التحرير"، والأستاذ محمد على إبراهيم رئيس تحرير صحيفة الجمهورية"[٥]، وأعلن الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء والمشرف على المجلس الأعلى للصحافة بأن هناك مراجعة للأوضاع فى الصحف القومية، وأنه سيتم الالتزام عند اختيار قيادات الصحف بالكفاءة المهنية والقبول[٦]، وعمت بعدها الوقفات الاحتجاجية فى كل المؤسسات القومية للضغط على المجلس العسكرى لإقالة بقية رموز مبارك من رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير لكافة الإصدارات من جرائد ومجلات[٧]، وقام الصحفيون العاملون فى هذه المؤسسات بحملة توقيعات لسحب الثقة من رؤساء

تحرير تلك الصحف، على خلفية "انحيازها الكامل لموقف الدولة"، وتحويل العاملين فيها إلى "موظفين لدى النظام"[٨]، ونظرًا لعدم الاستجابة لهذه التوقيعات والاحتجاجات واستمرار معظم القيادات فى مواقعها، فقد اتجهت سيناريوهات النقاش إلى:

ثانيًا: آلية اختيار القيادات وإدارة المؤسسة خلال المرحلة الانتقالية:

ويضم هذا السيناريو عدة بدائل:

- تشكيل لجان تسيير أعمال لإدارة المؤسسة تحريريًّا وإداريًّا وماليًّا لحين إجراء انتخابات حرة لتعيين مجالس إدارة وتحرير جديدة، ويتبنى ذلك صحفيو دار التحرير[٩].

- إلغاء التعيينات لرؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارات للصحف، وأن يكون ذلك بالانتخاب من أعضاء الأسرة الصحفية وبقية العاملين بالمؤسسة ويتبنى ذلك صحفيو الأهرام[١٠].

- إجراء انتخابات استرشادية فى المؤسسات الصحفية لاختيار رؤساء التحرير ومجالس الإدارة، تحت إشراف المجلس الأعلى للصحافة، بمعاونة لجنة من داخل كل مؤسسة على حدة، بحيث يتم اختيار خمسة أشخاص لاختيار واحد من بينهم ليكون رئيسًا للتحرير[١١].

- تشكيل مجلس من الحكماء على مستوى المؤسسة لاختيار القيادات الجديدة.

- يمكن أن يكون لدينا أكثر من رئيس تحرير للمجلة أو الجريدة الواحدة، ويتبنى الدكتور يحيى الجمل المشرف على المجلس الأعلى للصحافة البدائل الثلاثة الأخيرة[١٢].

ثالثًا: معايير اختيار القيادات والنقد الموجه لها وللمسئول عن الملف:

ويتجه هذا السيناريو إلى أن معايير اختيار القيادات فى العهد السابق كانت تضحى بمعايير الكفاءة المهنية والخبرة والنزاهة والاستقلالية وتخضع لمعايير أمنية وسياسية وشخصية وغير أخلاقية وغير قانونية، مما أدى بعد الثورة إلى تزايد حالات الاحتقان بين الصحفيين المصريين، وطرح الدكتور يحيى الجمل المشرف على المجلس الأعلى

للصحافة بعد مقابلة الصحفيين بنقابتهم ثلاثة معايير لاختيار القيادات بالمرحلة الانتقالية: أن يكون من داخل المؤسسة، ويتمتع بالكفاءة المهنية والقبول من زملائه والرأى العام، وقد واجه هذا السيناريو عدة انتقادات يمكن بلورتها فى النقاط التالية[١٣]:

- أن مستقبل الصحافة القومية المصرية ومصيرها أجلّ وأخطر من أن يُترك لإنسان وحيد، مهما كانت قدراته الفردية، كما أن الصحافة أخطر من أن يُترك أمرها للصحفيين وحدهم، أو القانونيين دون سواهم، فالصحافة صناعة كبرى شديدة التداخل والتركيب والتعقيد، ابتداء من لحظة الكتابة وحتى وصول الجريدة أو المجلة ليد القارئ فى النهاية، ثم إن الصحافة جزء من ثقافة العمران، ووطن بلا صحافة مستقلة قد لا يُعَدّ وطنًا فى الأصل والأساس.
- أنه بمجرد أن بدأ يحيى الجمل فى الكلام عن تغيير قيادات الصحف نسف شرعية القيادات الموجودة ووضعها فى مهب الريح، ونسى أن التلكؤ فى تحقيق ذلك يحول الأمر كالشوارع التى أصبحت بلا شرطة، أو الميادين التى لا توجد فيها أية قواعد للمرور.
- أن معيار القبول للقيادة الصحفية يعنى الشعبوية بمعناها القديم وكيف يمكن التوصل لمقياس نحدد من خلاله الحب والكراهية، مع أنهما من شئون القلب والوجدان والضمير، ونحن قد نظهر عكس ما نبطن، وقد نخفى أدق خلجات نفوسنا أمام الآخرين.
- أن النقابة تنظيم نقابى هدفه رعاية الأعضاء والدفاع عن حقهم المشروع فى القيام بالمهنة وتطوير الأداء المهنى، ولم نعرف من قبل أن النقابة يمكن أن تلعب أى دور فى اختيار قيادات صحفية، وهذا العمل كانت منوطة به اللجنة العامة لمجلس الشورى المنحل.
- أن فكرة مجلس الحكماء أو اختيار أكثر من رئيس تحرير، أو انتقاء بعض الأشخاص واستشارتهم كلها أمور لا تستند لدراسات علمية، ولا معرفة عملية بقوانين الواقع الراهن فى الصحافة القومية الآن، ولا تصلح لاتخاذ

إجراءات مؤسسية، ولا تصح أن تصدر عن رجل وصف نفسه بالفقيه الدستورى وسارت الناس وراءه.

رابعًا: تغيير القيادات لا يحتمل التأجيل، والحاجة لشخصية جديدة لإدارة الملف:

ونتيجة لما تقدم ظهر سيناريو جديد يطالب بشخصية مستقلة بدلاً من الجمل لإدارة ملف الصحافة، ويُعتبر تغيير القيادات أمرًا لا يحتمل التأجيل؛ حيث طالب مراقبون بلا حدود وشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان وتحالف المجتمع المدنى للحرية والعدالة والديمقراطية ومؤسسة عالم جديد للتنمية وحقوق الإنسان فى بيان لهم المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء بضرورة اختيار شخصية مستقلة لإدارة ملف الصحافة بدلاً من الدكتور يحيى الجمل، نائب رئيس الوزراء والمشرف على المجلس الأعلى للصحافة بسبب تأخره فى إصدار التعيينات الجديدة لرؤساء التحرير ومجالس إدارات الصحف القومية بالأهرام والجمهورية والأخبار وروز اليوسف ودار الهلال ودار المعارف ووكالة أنباء الشرق الأوسط المملوكة للدولة، التى تتعرض حاليًا لنزيف من الخسائر المالية يوميًا بسبب تراجع إقبال الشعب المصرى عليها، نتيجة مواقفها المنحازة للنظام السياسى الفاسد، وعملها بتعليمات من الرئيس السابق حسنى مبارك ورئيس مجلس الشورى السابق صفوت الشريف ولجنة السياسات بالحزب الوطنى، التى يرأسها جمال مبارك وأمانة الإعلام برئاسة على الدين هلال طوال السنوات الماضية، مما أفقدها مصداقية وثقة الشعب المصرى فيها لقيامها بأنشطة الدعاية السياسية والإعلامية، وإهمالها للعمل الصحفى المهنى والقضايا الرئيسية للمجتمع.

كما طالب البيان بضرورة الاهتمام بتحديد شخصية جديدة لإدارة ملف الصحافة، لحاجة الصحافة المصرية إلى نظرة متعمقة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء وعدم الانتظار حتى انتهاء الفترة الانتقالية الممتدة لأكثر من ٦ شهور أو نهاية العام الحالى، لأنها تضر بمكانة الصحافة القومية أمام الشعب المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير، فضلاً عن رفض الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء عقد اجتماعات داخل المؤسسات الصحفية للتعرف على أوضاعها ومشاكلها الحقيقية ورفضه الاستجابة لدعوات الجمعيات العمومية والصحفيين بها لمناقشة حالة الاحتقان الصحفى

والغليان بها، رغم الوقفات الاحتجاجية التى قام بها الصحفيون أمام المؤسسات الصحفية، وتراخيه فى تغيير رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارة للصحف القومية، رغم تضليلهم المتعمد للرأى العام المصرى وترويجهم لاتهامات باطلة طوال فترة النظام السياسى السابق ضد أحزاب المعارضة والحركات الاحتجاجية، وحجبهم للمعلومات الصحيحة عن المواطنين طوال فترة ٢٥ يناير، وسعيهم للتحريض الإعلامى ضدها، ووجود قضايا لاستغلال السلطة والنفوذ داخلها مع رموز النظام السابق، ووقائع محددة للفساد المالى والإدارى داخل المؤسسات الصحفية، واستغلالهم لمواردها المالية. وأكد البيان أن ملف الصحافة يحتاج إلى مزيد من اهتمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء بدور الصحافة فى تشكيل وعى المواطنين تجاه القضايا المهمة التى تواجه مصر حاليًّا بعد الثورة، ومن الصعب أن يقوم بذلك القيادات الصحفية نفسها التى انحازت طوال عملها للنظام السابق[١٤].

وفى إطار المبررات والأوضاع التى تدعو إلى أهمية سرعة تغيير القيادات والبدء بإصلاحات المرحلة الانتقالية بأسرع ما يمكن هو ضرورة إنقاذ هذه المؤسسات العملاقة والأسماء التاريخية لصحفها، بعدما فقدت المصداقية لدى القراء وانهار توزيعها وشاع فيها حديث الفساد وإهدار المال العام، وخصوصًا بعد أدائها التحريرى غير المقبول شعبيًّا ومهنيًّا فى تغطية ثورة ٢٥ يناير، ولم يعد خافيًّا على الرأى العام أن المؤسسات الصحفية القومية أصبحت أشبه ببرميل بارود على وشك الانفجار، وقد اختلط فى هذا المشهد النادر صراعات مصالح اجتماعية ومهنية، بل وشخصية أيضًا، وهى صراعات تبدو من بعيد للثوار والعسكريين والساسة بالغة التعقيد، إلا أن نظرة من قرب تسمح بالتقاط ما هو محورى ونبيل فيها، حيث يتشكل منذ اندلاع الثورة فى رحم هذه المؤسسات ضمير مهنى وطنى إنسانى يكتسب يومًا بعد يوم، أنصارًا وكتلاً مؤثرة، وتتشكل جماعات من عمال وإداريين وصحفيين تبلور أفكارًا خلاقة لعبور المرحلة الانتقالية، وتتحرك من أجل تغيير يقوم على أسس الديمقراطية والعدالة والشفافية، وهذه العملية على أهميتها لا تخلو من مشكلات وعراقيل[١٥].

خامسًا: تغيير القيادات الآن يخلق فراغًا وفوضى أم تهيئة واستقرار:

١- ويرى هذا السيناريو أن إصلاحات المرحلة الانتقالية بدءًا بتغيير القيادات الآن

تخلف فراغًا وفوضى، وينطلق هذا السيناريو من أن الصحفيين "يركبون الموجة بدرجات متفاوتة "فى ظل الأحداث الجارية الآن، ومعظم المؤسسات قد تفككت، وأصبح الآن كل صحفى لا يضع لنفسه حدودًا فى التفكير والتعبير عن الآراء والمطالب والرغبات، ويمارس الحرية بأقصى حدود ما دام "يركب موجة تعرية النظام السابق وأعوانه، ويقدس الثورة وشبابها والمجلس العسكرى" دون مراعاة لأصول وقواعد المهنة، إلى درجة أن صحيفة قومية مثل المساء الصادرة عن دار التحرير للطبع والنشر وفى المانشيت الرئيسى بالصفحة الأولى لها تحمل عنوان يقول «الفاسدون نفوا الاتهامات بمنتهى البجاحة»، رغم أنه من الطبيعى أن ينفى كل متهم أى اتهام يوجه إليه، كما أن هناك بعض الصحفيين لم ينتظروا موافقة رئيسهم المباشر، وعملوا بحكم الأمر الواقع[١٦].

٢- أما البديل لهذا السيناريو فيرى أن إصلاحات المرحلة الانتقالية بدءًا من تغيير القيادات الآن لم تخلف فراغًا وفوضى؛ ويعتمد هذا السيناريو على وجود بوصلة ورؤية وكتلة حية من الصحفيين ومختلف العاملين تعرف جيدًا ما هو الطريق، ويشير إلى أن الاستطلاع الذى أشرف عليه الراحل الدكتور "محمد سيد سعيد"، وقامت به وحدة تابعة لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، وجرى تقديمه إلى المؤتمر الرابع للصحفيين، وانتهى إلى أن الغالبية وبنسبة أكثر من (٧٥٪) طالبت بانتخاب القيادات الصحفية من جانب المحررين وبقية العاملين بهذه المؤسسات، إما انتخابًا غير مشروط (٦٠٪) أو بالاختيار من بين ثلاثة مرشحين تختارهم الجمعيات العمومية، كما أسفرت الحركة الجارية بين العاملين فى "الأهرام" عن اقتراح ضوابط للترشح لانتخابات القيادات الإدارية والتحريرية تقوم على استيفاء معايير محددة من الخبرة والكفاءة والمهنية والنزاهة والاستقلالية، وقد جرى صياغة هذه المعايير تفصيلاً فى مشروع دليل يجرى عرضه على قانونيين محترمين[١٧]، كما أن هناك حركة داخل المؤسسات، وبتأثير رياح الثورة أخذت فى غضون أقل من شهر واحد فى بلورة حلول جماعية للمرحلة الانتقالية، وعلى سبيل المثال فقد وصلت هذه الحركة فى مؤسسة "الأهرام" إلى وضع قائمة مطالب من ١٥ بندًا، يقوم بالتوقيع عليها جموع العمال والإداريين والصحفيين، وتنطلق هذه المطالب من مزج خلاق بين ثلاثة مكونات هى:

الشرعية الثورية .. والشرعية القانونية لنصوص إيجابية ظلت معطلة ومهملة ... وتراث النضالات الاجتماعية السياسية والنقابية المهنية على مدى العقود الماضية، إذ إنه ليس دقيقًا القول أو الإيحاء بأن ملف الصحافة القومية لم يكن مفتوحًا فى يوم أو عهد ما، بما فى ذلك عقد الستينيات من القرن الماضى، فلطالما كان هناك عدم رضا إزاء صيغة الصحافة القومية قانونًا وتطبيقًا منذ ولدت، وطالما كان هناك مقترحات للإصلاح، وتراث جماعى صاغته توصيات مؤتمرات الصحفيين العامة بنقابتهم، وآخرها المؤتمران الثالث والرابع فى عامى ١٩٩٥ و٢٠٠٤م، فضلاً عن التراث الفردى لكتاب وصحفيين عرفوا بانشغالهم بالمهنة وأخلاقياتها وقيمها[١٨].

سادسًا: أداء الصحافة المصرية بعد الثورة (سيء أم إيجابى)

١- يتجه السيناريو الأول إلى إدانة الصحافة القومية رغم تحولها بعد الثورة إلى صحافة تأييد مطلق للثورة وشبابها؛ لأنه تحول من الشيء لضده فى أقل من يوم واحد؛ فقد تحول صناع الثورة من بلطجية وقلة منحرفة مرتبطين بأجندة خارجية إلى أبطال حققوا أعظم ثورة سلمية فى تاريخ البشرية، كما تحول مبارك ونظامه من قوة اقتصادية وديمقراطية مستقرة تنحاز للفقراء وتجنب البلاد ويلات الحرب، بزعامة صاحب الضربة الجوية إلى نظام فاسد مستبد أهدر ثروات مصر وتراجع بمكانتها ودورها العربى والإقليمى، وقد وصف رئيس المنظمة العربية للإصلاح الجنائى هذا السلوك الصحفى بأنه ليس إعلاما حرًّا، ولكنه إعلام سريع التغير ويعكس تطرفًا حادًّا يتأرجح بين وجهتى نظر مختلفتين[١٩]، وأكد خبراء الإعلام خلال مؤتمر مستقبل الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير الذى نظمته مؤسسة "أنترنيوز" أن الإعلام الحكومى لم يغير من منهجه الذى اتبعه قبل الثورة، وكل ما فى الأمر أنه أصبح ينافق الحكومة الحالية والمجلس العسكرى بدلاً من نفاق الرئيس مبارك ونظامه[٢٠]، وأوضح الدكتور إسماعيل إبراهيم أن رؤساء تحرير الصحف القومية، وتجار الشهرة والعاملين دومًا من أجل مصالحهم، والذين شاركوا فى نهب ميزانيات المؤسسات الصحفية القومية، وحتى الصحف المستقلة، والذين لم يقدموا شيئًا لصحفهم، وتفرغوا لجنى أموال وشهرة الفضائيات، أصبحوا الآن هم المدافعين عن الصحافة القومية، والمنددين بالفساد فيها!! وتناسوا أنهم كانوا من نسيج الفساد الذى يتحدثون عنه

الآن، ووقفوا ضد كل محاولة للإصلاح أو التطوير؛ لأن ذلك كان يعنى تقليص نفوذهم، وحرمانهم من أموال الفضائيات، وأن هذه القدرة على العيش فى كل البيئات والتلون كالحرباء تشكل خطرًا على وعى الأمة ومستقبلها، وينبغى ألاّ نترك هؤلاء المدعين يسرقون الأهرام أو الأخبار أو الجمهورية أو وكالة أنباء الشرق الأوسط، فقد مضى عهد الخداع[٢١]، ويرى الدكتور محمد شومان أن هذا التحول المفاجئ غير مقنع ويثير الشفقة، ويقضى على ما تبقى للإعلام المصرى من مصداقية واحترام بين الجمهور، كما يشوه صورة الإعلاميين لدى الجمهور، فالوجوه والأقلام نفسها التى كانت تدافع باستماتة وحماس عن النظام السابق تحولت للدفاع عن الثورة بالحماس نفسه، بل إن بعض الصحف تهاجم النظام السابق بدرجة تفوق هجوم صحف المعارضة!![٢٢].

٢- بينما يتجه السيناريو الثانى إلى اعتبار هذا التحول فى أداء الصحافة القومية تطورًا إيجابيًّا، ويرى هذا السيناريو أن مصر على رأس الدول التى تحول فيها الإعلام بعد ثورة ٢٥ يناير بشكل جذرى باتجاه شفافية ومصداقية أكبر، وأصبحت وسائل الإعلام تتناول الأحداث بشكل مختلف، والصحف الحكومية باتت أكثر صراحة وجرأة، وهذا شىء مهم يعطى الأمل للشعوب والمجتمعات، وأن هذا تطور تاريخى غير مسبوق، خاصة عندما تطالع صفحات الأهرام والأخبار الآن لترى أنها باتت تعكس الواقع بشفافية، وهذا التغيير المهم جدًّا سيكون عنصرًا أساسيًّا فى التطوير، وستصبح الصحافة بالفعل السلطة الرابعة، سلطة رقابية، تطرح كل شىء للمناقشة بلا حدود، ومن هنا يأتى تطوير المجتمعات فى حرية التعبير وحرية الرأى، وأن هذا التطوير سيكون له انعكاسات على دول أخرى لمصلحة الشعوب العربية، وربما لمصلحة الأنظمة الحاكمة أيضًا[٢٣].

سابعًا: تشويه صورة الصحافة والصحفيين أم أنه تعميم لا يميز بين الشرفاء والفاسدين

حيث يرى هذا السيناريو أن هناك صورًا سلبية عن الإعلام والإعلاميين تتشكل لدى الجمهور بعد الثورة؛ فالإعلام تابع للسلطة ومنافق لها، والإعلاميون منافقون ويعملون بدون مبادئ أو أخلاق، ومثل هذه الصورة غير صحيحة وتنطوى على تعميم، وتتعامل مع الإعلاميين ككتلة واحدة، ولا تميز بين الصالح والطالح، خاصة

أن أية مهنة لا تخلو من الفاسدين أو المنافقين، وإذا كان هناك إعلاميون غير ملتزمين بقواعد العمل المهنى وأخلاقيات الإعلام فإنهم أقلية محدودة، لكنها كانت تتصدر المشهد؛ لأن النظام السابق أتاح لها حرية النشر ومنحها أجورًا ومكافآت ومزايا ضخمة، بينما رفض أغلبية الإعلاميين بيع ضمائرهم وتمسكوا بشرف المهنة وأخلاقياتها، وقد عانوا من المطاردة والتضييق والحرمان من النشر أو الظهور على الشاشة، وكثير من هؤلاء الإعلاميين عارضوا النظام وشاركوا فى ثورة ٢٥ يناير[٢٤]، كما أن المؤسسات القومية العملاقة ذات التاريخ الصحفى الكبير ينبغى ألاّ يخضع الصحفيون فيها أيضًا للتعميم فى الحكم عليهم؛ لأنها مؤسسات غنية بالمهارات والصحفيين المهنيين الأكفاء، الذين لم يتلونوا، ولم يشاركوا فى الفساد والإفساد، وظلوا على قيمهم ومبادئهم، برغم ما كانوا ولا يزالون يحصلون عليه من ملاليم، ولكنهم شرفاء، لم يهبطوا على صحفهم "ببراشوت" الأمن أو الحزب الوطنى[٢٥]، ومن ثم يطالب هذا السيناريو بأهمية تصحيح صورة الصحفيين المصريين عامة وبالمؤسسات القومية خاصة.

ثامنًا: رد الاعتبار للشرفاء المظلومين أم دعوة للتسامح:

ويدعو أصحاب هذا السيناريو إلى تشكيل لجنة مستقلة ونزيهة تنظر فى كافة المظالم التى وقعت فى حق العاملين الشرفاء بكل مؤسسة خلال العهد السابق[٢٦]، خاصة فى الحالات التى وقع عليها الظلم نتيجة تمسك أصحابها بمبادئ المهنة وأخلاقياتها فى مواجهة اختطاف صحيفته لصالح النظام والحزب والوطنى وجهاز أمن الدولة السابق أو مصالح وأجندة خاصة لرئيس التحرير ورؤسائه المباشرين، وتتنوع مظالم الصحفيين فى العهد السابق من عمليات الإقصاء عن الكتابة وتهميش الكفاءات واختيار الأسوأ للمناصب والترقيات، والحرمان من الترقيات والسفريات والمكافآت المادية وغيرها من المزايا، وثمة بديل لهذا السيناريو يرى صعوبة تحقيق ذلك، تخوفًا من انحراف المسار إلى تصفية الحسابات، وخلط الشخصى بالموضوعى، ويتبنى الدعوة إلى التسامح والصفح عما مضى، والانشغال بالبناء والإصلاح.

تاسعًا: تحقيق العدالة فى الأجور أم إصلاح شامل للأوضاع المادية:

ويتجه هذا السيناريو إلى مراجعة أجور الصحفيين بعمل جدول للأجور يضمن

تحقيق المساواة فى الدخول ومراعاة تفاوت الأجور بسنوات الخبرة[٢٧]، أو وضع لائحة أجور جديدة تضمن العدالة فى دخول الصحفيين وتمحو الفوارق الكبيرة بين دخول القيادات وباقى الصحفيين[٢٨]، خاصة وأن هناك تفاوتًا رهيبًا فى الأجور داخل المؤسسات، فمثلاً رئيس تحرير الأهرام مرتبه ما بين مليون ونصف ومليونين جنيه ما بين مرتب وعمولات ونسب مطبوعات، بينما يمكن أن يكون هناك صحفى فى الأهرام لديه الخبرة نفسها، لكن مرتبه لا يتجاوز ٢٠٠٠ جنيه، فضلاً عن أن القيادة الصحفية تعطى المكافآت فقط لدائرة المحيطين بها وهو ما يعزز حالة الاحتقان والنقمة فى الوسط الصحفى[٢٩].

أما سيناريو الإصلاح الشامل للأوضاع المادية فيتبناه نشطاء من داخل مؤسسة الأهرام على رأسهم الأستاذ كارم يحيى المعروف بإسهاماته المتميزة فى خدمة المهنة والارتقاء بها، ويرى السيناريو إمكانية تحقيق إصلاح شامل للجوانب المادية خلال المرحلة الانتقالية عبر عدة نقاط:

- ألا يتجاوز الفارق بين أعلى وأدنى دخل فى المؤسسة نسبة الواحد إلى سبعة.
- الاستغناء عن جميع المستشارين الذين طالما كلفوا المؤسسة مبالغ طائلة، والالتزام بسن الإحالة على المعاش وفق القانون دون استثناءات أو تمييز.
- توزيع حوافز وعمولات الإعلانات على كافة العاملين بالمؤسسة، وألّا تقتصر على إدارة الإعلانات وحدها.
- إلغاء النسبة المخصصة من حصيلة الإعلانات لقيادات المؤسسة، وإعادة ما جرى التحصل عليه من هذه النسبة، علما بأن المادة ٧٠ فى قانون الصحافة رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦م لا تقر هذا الاستقطاع لصالح القيادات.
- إنهاء الخلط بين الإعلان والتحرير بالمخالفة للقانون وميثاق الشرف الصحفى، وحظر قيام الصحفيين بجلب الإعلانات وتقاضى عمولاتها.
- إنهاء المكافآت السرية الخاصة التى تمنح للعاملين من جانب قيادة المؤسسة، وعلى أن تتحدد مكافآت الأعمال الإضافية والمتميزة وفق أسس موضوعية وبشفافية.
- إلغاء الامتيازات الممنوحة لسكرتارية ومكاتب قيادات المؤسسة والتى تنطوى على تمييز غير مبرر بين العاملين، بما فى ذلك السيارات.

- الاكتفاء بسيارة واحدة لكل من رئيس مجلس الإدارة وقيادات المؤسسة، واستبدال السيارات الفارهة بأخرى تلائم العمل فى مؤسسة صحفية لا حياة الأمراء ورجال الأعمال.

- لقطع الطريق على الشائعات والأقاويل، تتقدم قيادات المؤسسة بإعلانات ذمة مالية إلى لجنة قانونية تتشكل من خبراء يتمتعون بالنزاهة، وتعكف هذه اللجنة على مراجعة ميزانية المؤسسة ومقدراتها، على أن تتقدم إلى العاملين بتقرير عن حقيقة الأموال والمخصصات التى حصلت عليها هذه القيادات.

- اتخاذ تدابير ملزمة للحفاظ على المستندات والوثائق والأرشيفات والمقتنيات فى مختلف مبانى المؤسسة، ومنع تهريبها أو التخلص منها.

المراجع والهوامش

(1) - محمد شومان، إعادة تأهيل الإعلام المصرى، الأهرام، ١٧-٣-٢٠١١م.
- كريمة إدريسي، مصر... صحافة ما بعد ٢٥ يناير، متاح على:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/128539-2011-02-08-15-34-20.html
(٢) أحمد عبد المقصود، وقت الحساب لوزير الإعلام، الأهرام، ١٣/ ٢/ ٢٠١١م.
سمر مجدى، مؤتمر "الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥يناير" الوفد، ٦ مارس ٢٠١١.
(٣) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل فى ٢-٣-٢٠١١م.
(٤) صفية حمدى ورنا ممدوح منة شرف الدين وربا نور الدين، الدستور، ٢٢ فبراير ٢٠١١م.
(٥) الأهرام، استقالة ثلاثة من رؤساء المؤسسات الصحفية، ٢٣ فبراير٢٠١١م.
(٦) الأهرام، نائب رئيس الوزراء: مراجعة أوضاع الصحف القومية، ٢٥ فبراير٢٠١١م.
(٧) منة شرف الدين وربا نور الدين، احتجاجات بالجمهورية ودار التحرير والتعاون لعزل رموز مبارك، الدستور، ١ مارس ٢٠١١م.
- أخبار اليوم، احتجاجات لعزل بركات والقط ٥ مارس ٢٠١١م.
(٨) أصداء الثورة .. انتفاضة ضد قادة الإعلام الحكومى المصرى، موقع مصراوى على الإنترنت:
http://www.masrawy.com/ketabat/ArticlesDetails.aspx?AID=90529&ref=hp
(٩) منة شرف الدين وربا نور الدين، احتجاجات بالجمهورية ودار التحرير والتعاون لعزل رموز مبارك، الدستور، ١ مارس ٢٠١١م.
(١٠) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل فى ٢-٣-٢٠١١م.
(١١) عبدالمحسن سلامة، الجمل: التغييرات الصحفية خلال أيام وندرس اختيار القيادات بالانتخاب، الأهرام، ١٣ مارس.
(١٢) يوسف القعيد، محنة الصحافة القومية، الأهرام، قضايا وأراء، ١٦/ ٣/ ٢٠١١م.
(١٣) المرجع السابق.
(١٤) منظمات حقوقية تطالب بشخصية مستقلة بدلاً من الجمل لإدارة ملف الصحافة، متاح على بوابة الأهرام.
http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/55/52416/%D8
(١٥) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل فى ٢-٣-٢٠١١م.

(١٦) عماد الدين حسين، الفاسدون نفوا الاتهامات بمنتهى البجاحة، الشروق، ٢١ فبراير ٢٠١١م.
(١٧) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل فى ٢-٣-٢٠١١.
(١٨) المرجع السابق.
(١٩) بهية مارديني، الإعلام المصرى بعد الثورة بلون واحد والصحف متشابهة، جريدة إيلاف الإلكترونية، ١٩ فبراير ٢٠١١م، متاح على:
http://www.elaph.com/Web/news/2011/2/632918.html?entry=articlemostvisitedtoday
(٢٠) شيماء سمير أبوعميرة، مؤتمر "الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير"، الأخبار، ٦ مارس ٢٠١١م.
سمر مجدى، مؤتمر "الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير"، الوفد، ٦ مارس ٢٠١١م.
(٢١) إسماعيل إبراهيم، لا للانتهازيين والمتلونين! ١٥ مارس ٢٠١١م.
(٢٢) محمد شومان، إعادة تأهيل الإعلام المصرى، الأهرام، ١٧-٣-٢٠١١م.
(٢٣) بهية مارديني، الإعلام المصرى بعد الثورة بلون واحد والصحف متشابهة، جريدة إيلاف الإلكترونية، ١٩ فبراير ٢٠١١م، متاح على:
http://www.elaph.com/Web/news/2011/2/632918.html?entry=articlemostvisitedtod
(٢٤) المرجع السابق.
(٢٥) إسماعيل إبراهيم، لا للانتهازيين والمتلونين! ١٥ مارس ٢٠١١م.
(٢٦) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل فى ٢-٣-٢٠١١م.
(٢٧) د. منى الحديدى، فى تحقيق صحفى" تغيير شامل فى الإعلام" لنادية منصور، الأهرام ، ١٥ فبراير ٢٠١١م.
(٢٨) الأهرام، نائب رئيس الوزراء: مراجعة أوضاع الصحف القومية، الأهرام، ١٣ مارس ٢٠١١م.
(٢٩) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل فى ٢-٣-٢٠١١م.